إسهـام مؤسسات التعليـم الوطنية في الحفـاظ على المرجعيَّة الفقهيَّـة المالكية للجزائـر (1830 – 1962م).

مصطفى مغزاوي.
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

ملخص

شكَّل المذهب المالكي عنصرا رئيسيًا في تركيبة الشخصية الدينيَّة الجزائرية منذ العصر الوسيط، وازداد تمسك الجزائريين بالمذهب طيلة العهد الاستعماري الطويل رغم حملات الاستعمار التي استهدفت تجريد الجزائريين من ملامح الهوية العربية الاسلامية.

ولا شكَّ أنَّ هذه الاستمراريَّة التاريخيَّة للمذهب المالكي والصمود الطويل للمذهب كان نِتاج المؤسسات التعليميَّة الجزائريَّة التقليديَّة منها(كتاتيب، زوايا، ...) أو الحديث (مدارس، جامعات، معاهد،...) التي عملت على تأطيره وترسيخه أولاً، واحتضان أعلامه وفقهائه ثانيًا، وتبسيطه وتبليغه للجماهير ثالثًا.

كما أسهمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بمساجدها ومجالسها ومدارسها ومشايخها في الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر.

وخلال هذه الفترة كانت البرامج الفقهية في المؤسات التعليمية على اختلاف توجهاتها ومشاربها تستند إلى المتون والمختصرات الفقهية المالكية وأشهرها متن ابن عاشر ومحتصر خليل ومختصر ابن الحاجب.

1- تقديم.

يقترن الفقه في الجزائر بالمذهب المالكي، فهو مذهب الدولة الجزائرية، ومرجعيَّتها الفقهيَّة والقانونيَّة، ولم يكن هذا الاقتران وليد الجزائر الحديثة، بل يمتد إلى فترة الدول الإسلامية التي سبقت مجيئ العثمانيين، ولا شكَّ أنَّ استمراريَّة المذهب المالكي في الجزائر عبر العصور لم يكن من قبيل الصدف،

بل كان وليد جهود الساسة وجهاد العلماء، فالناس على دين ملوكهم وعلمائهم، ولما فقدت الدولة الجزائرية سيادتها السياسية بفعل الغزو الاستعماري سنة 1830م انتقل العبئ كاملاً من السلطة إلى الفقهاء الذين اتخذوا من التأليف والتدريس في المؤسسات التعليمية على اختلاف أصنافها وطبيعتها وتوجهاتها مجالا للحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر، فكيف عملت هذه المؤسسات التعليمية في الحفاظ على الوحدة الفقهية المالكيَّة للبلاد في ظل إمكانياتها المحدودة والظروف القاسية المحيطة بها خلال هذه الفترة (1830 – 1962م)؟.

2- دور المؤسسات التعليميَّة التقليديَّة في ترسيخ المذهب المالكي (1830 – 1962م).

عمدت فرنسا إلى تجهيل الجزائريين وتجريدهم من هويتهم العربية الإسلامية، فعملت على غلق المدارس العربية الإسلامية وعرقلتها، وهو ما جعل الثقافة العربية محصورة في الكتاتيب والمدارس القرآنية والمساجد والزوايا والمؤسسات الخيرية التي أسهمت في المحافظة خصوصيات الشخصية الجزائرية[1]، ومن ضمنها التزام الفقه المالكي.

فدور الزوايا والمدارس في الحفاظ على الهوية الإسلامية العربية للجزائر حقيقة لا يرق إليها الشك، لذا سنكتفي بالإشارة إلى إسهامها في الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر.

ويبدو أنَّ الصوفية (المرابطية) في الجزائر وجدت في المذهب المالكي الصدر الرحب عندما احتضنها أول مرة، ثم انتشرت على حسابه وحساب أتباعه، واستطاعت أن تحوّل المذهب المالكي إلى مذهب صوفي وأتباعه إلى صوفية رغم أن هذا المذهب في حد ذاته لا يحمل نزعة صوفية.

فقد دُرِّست في الزوايا والمدارس التابعة لها المتون المالكية إلى جانب المتون الصوفية، ففي زاوية توات مثلاً كان من ضمن المقرر الفقهي: متن العبقري في نظم سهو الأخضري[2] لأبي عبد الله محمد بن أبّ بن محمد بن عثمان التواتي، ومتن ابن عاشر، ثم يُنتقل إلى نظم أسهل المسالك فى مذهب الإمام مالك للشيخ محمد البشار المالكي، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، ومختصر خليل، وتحفة الحكام لابن عاصم[3].

والنظام التعليمي في الزوايا متقارب في العموم، ويكاد يكون موحَّد في مرحلته الابتدائية إذ يشمل التعليم القرآني مع حفظ بعض المتون والتوحيد والفقه والآداب، ولضيق المجال وانحصار الدراسة، نقف عند زاوية الهامل ببوسعادة كنموذج لجهود مؤسسات التعليم التقليدية في الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر خلال الحقبة الاستعمارية.

تُنسب الزاوية للفقيه المالكي الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن ربيح بن محمد بن عبد الرحيم الشريف الحسني، خرّيج زاوية الشيخ سيدي علي الطيار ناحية البيبان سنة 1837م ليلتحق بزاوية سيدي السعيد بن أبي داوود بزواوة قُرب أقبوا وكانت هي المركز المرتاد لطلاب العلم الراغبين في التحصيل الشرعي على المذهب المالكي، ولازم حفيد الشيخ العلامة أحمد بن أبي داوود حتى تخرَّج عنه في المذهب المالكي[4].

تأسست الزاوية كما يذكر مؤرخوها على الفقه المالكي والعقد الأشعري والطريقة الرحمانية الخلوتية[5] سنة 1844م، وكانت نواة الزاوية هي مجالس الفقه التي كان الشيخ يُواظب عليها في المسجد العتيق ببلدية الهامل، حيث ألحت عليه مجموعة من مشايخ البلدية ليتولى مهمة التدريس في مساجدها، فقبلها بعد أن استأذن شيخه سيدي أحمد بن أبي داود، الذي لم يتردد في مكاتبة تلميذه يستحثه على الجلوس للتدريس ويحبب إليه هذا العمل

ويذكره أنه مسؤول على تعليم ما تعلم، كما بعث إليه بإجازته العامة التي تخول له أن يعلم كل ما تلقاه عن هذا الشيخ[6].

طبقت شهرة الزاوية الأفاق، وأمَّها الطلبة والزوار من كل جهات الوطن، من مناطق المدية وتيارت وشرشال وسطيف والجلفة والمسيلة وكل أنحاء الجنوب الجزائري، تجاوزا في الفترة الممتدة بين 1883و1885م ما بين 200الى 300 طالب سنويا[7]، وتوافد على الزاوية العلماء والأساتذة من جميع الجهات[8]، وتحولت الهامل وزاويتها إلى معهد ديني أصيل ومعلم مالكي مشهور.

وبتحفص مقررات المعهد، وبالإطلال على مشيخة المعهد، وأسماء خريجي المعهد، يتضح لنا جليا التوجه المالكي الصرف للمعهد، ففي المرحلة الابتدائية : كان الطلبة يدرسون في مادة الفقه كتب: ابن عاشر ورسالة ابن ابي زيد القيرواني إلي جانب بعض كتب في التوحيد والبلاغة والأدب والقواعد النحوية، أما في المرحلة الثانوية : يدرسون كتاب الشيخ خليل في الفقه المالكي[9].

وتطلب تدريس هذه المواد الفقهية وجود علماء أجلاَّء ومشايخ عظماء لهم دراية ومعرفة واسعة بهذه العلوم، ومن أهم الذين تناوبوا على حمل مشعل التعليم بها وكان لهم الأثر البالغ في الحفاظ على الميزة الفقهية المالكية الشيخ المؤسس محمد بن أبي القاسم، الذي ختم تدريسا موطأ الإمام مالك، وكتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض المالكي ت 1149م [10]، لذا وصفه ابنة المؤرخ أبو القاسم الحنفي بـ : شيخ المالكية شرقا وغربا[11]، وعلى منهجه ومذهبه سارت الزاوية الهاملية في مسيرتها التعليمية حتى بعد الاستقلال.

والمُتتبع لتراجم ما يُلاحظ على أساتذة وخريجي المؤسسات التعليمية التقليدية في الجزائر هو اقتران الدراسة والتدريس بالتدوين والتصنيف[12]، نذكر منهم الشيخ محمد باي بلعالم القبلوي المتوفى سنة 2009م من شيوخ زاوية أولف بولاية أدرار وأحد خرّيجي المدرسة المالكية الجزائرية في العهد

الاستعماري، له شرح على نظم ابن بادي لمهمات خليل يشتمل على أربعة أجزاء يُسمى " إقامة الحجة بالدليل شرح على نظم ابن بادي على مهمات من مختصر خليل"[13]، وله من المصنفات في الفقه المالكي أيضاً : فتح الرحيم المالك في مذهب الإمام مالك، وهو نظم يحتوي على 2509 بيت، والعديد من المصنفات الأخرى[14].

وكان التزام المؤسسات التعليمية الجزائرية في التعليم والقراءة والتفسير والفقه برواية الإمام ورش عن الإمام نافع له دلالة أخرى على التمسك بالخصوصية المالكية الجزائرية، فالمعروف أن رواية ورش أضحت القراءة المُتبعة منذ دخولها إلى الأقطار المغربية على أيدي الرواد الأولين إلى يومنا هذا، كاختيارهم لمذهب الإمام مالك الفقهي، وكأن المغاربة باختيارهم هذا قد جمعوا بين فقه عالم المدينة المنورة (الإمام مالك)، ومقرئها (الإمام نافع، مقرئ المسجد النبوي)، وتُرجع بعض الدراسات أسباب اختيار المغاربة لقراءة ورش تسهيل الهمز الذي تتميز بها قراءة نافع عن غيرها من القراءات، فقد روي عن الإمام مالك أنه كان يكره القراءة بالنبر (أي بتحقيق الهمز)، باعتبار ما جاء في السيرة من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن لغته الهمز (أي لم يكن يظهر الهمز في الكلمات المهموزة مثل: مومن، ياجوج وماجوج...)[15].

والملاحظ أنَّ القراءة انتشرت في الجزائر والمغرب العربي للأسباب نفسها التي انتشر بها المذهب المالكي، لأنَّ الفضل يعود إلى أتباع الإمام مالك في الجزائر والشمال الإفريقي، فهم كما اتبعوه في الاختيارات الفقهية كذلك فعلوا في القراءة، رغم كونها صعبة الأداء فقد أتقنها المغاربة وحافظوا عليها جيلا بعد جيل إلى يومنا هذا.

وقد شهد إمام دار الهجرة مالك بن أنس لإمامين من أئمة القراء بالمدينة المنورة في عهده بالقراءات وزكاهما وهما الإمام نافع والإمام أبو جعفر، وقد قال مالك عن قراءة نافع: "قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال

نعم"[16]، وحينما سُئل عن حكم الجهر بالبسملة أثناء الصلاة قال: "سلوا نافعا فكل علمٍ يُسأل عنه أهله، ونافع إمام الناس في القراءة"[17]، فصارت رواية ورش تبعا للمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية وطريقة الجنيد في التصوف تُشكل العناصر الرئيسيَّة المكوِّنة للشخصية الدينية في الجزائر والمغرب العربي، وقد عبر عبد الواحد بن عاشر ت1040 هـ/1631م عن هذا المعنى في منظومته (المرشد المعين) بقوله شعرًا:

في عقد الأشعري وفقه مالك *** وفي طريقة الجنيد السالك.[18]

3 - حفاظ مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على المرجعية الفقهية المالكية(1931– 1962م).

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على دعوة قِوامها الإصلاح بالعلم والتعليم، لذا جعلت من الحركة التعليمية من أولويات اهتماماتها، فكانت تقترب كثيرا من نمط التعليم المعاصر، من حيث نظمها وتأطيرها ومقرراتها، وانتشر للجمعية أزيد مئة مؤسسة تعليمية عبر التراب الوطني، بالإضافة إلى التعليم الديني المسجدي الذي يتشابه مع نظام تعليم المعاهد الأزهرية بمصر والزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب، وقد استخدم هذا النمط من التعليمي طريقة الإلقاء والمحاضرة، وأبرزها دروس الجامع الكبير التي كان يتولاها الشيخ الطيب العقبي في الجزائر العاصمة[19]، ودار الحديث بتلمسان التي كان يترأسها الشيخ الإبراهيمي[20]، ودروس الشيخ عبد الحميد بن باديس بالجامع الأخضر في قسنطينة، غير أنَّ أكبر مؤسسة تعليمية تابعة للجمعية هي معهد ابن باديس للتعليم الثانوي بقسنطينة الذي أسسه الشيخ ابن باديس سنة 1947م وترأسه الشيخ العربي التبسي[21]، ومن خلال هذا المعهد نتلمَّس حجم الوجود المالكي في مناهج ومقررات الجمعية.

ونتلمَّس أولا مالكية الشيخ عبد الحميد بن باديس رمز المعهد والجمعية وزعيمها ومُرشدها ومرجعيَّتها، وتتضح الهوية المالكية للإمام ابن باديس من خلال وقفات من إنتاجه الذي بين أيدينا: فقد وافق في تفسيره الإمام مالك في مسائل منها أفضلية صلاة الصبح على صلاة العصر وأنها الصلاة الوسطى المقصودة في سورة البقرة[22] كما جاء في رسالة ابن أبي زيد القيرواني[23]، وبعدم صحة إمامة الإمام المسافر غير المقيم كما قال خليل[24]، وأباح استعمال الحبوب المانعة للحمل قياسا على تجويز الإمام مالك للعزل خلافا لمن رأى عدم جوازه[25].

ومع تحري الإمام ابن باديس لفقه المالكية إلا أنه كان يدعوا إلى ربط الفقه المالكي بأصول الأحكام : الكتاب والسنة، فيقول :" وإذا رجعت إلى موطأ مالك سيد اتباع التابعين فإنك تجده في بيان الدين قد بنى أمره على الآيات القرآنية،وما صحَّ عنده من قول النبي وفعله"[26]،وسعى إلى تطبيق هذه القناعة على المؤسسات التعليمية للجمعية رغم اعترافه بصعوبتها إذ يقول :"والرجوع بالتعليم إلى التفقه في الكتاب والسنة وربط الفروع بالمآخذ والأدلة أعسر وأعسر، غير أن ذلك لا يمنعنا من السعي والعمل بصدق الرجاء وقوة الأمل"[27].

وما ميَّز هيئة التدريس في المؤسسات التعليمية التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين هو مالكيتهم المعتدلة البعيدة عن التعصب والانغلاق الذي قد نتلمَّسه لدى بعض الزوايا والمدارس التقليدية، فأساتذة مدارس الجمعية تشرَّبوا من منابع الفكر المشرقي[28]، وتأثروا بحركة الإمام محمد بن عبد الوهاب[29]، وكان بينهم المالكي والإباضي، بخلاف شيوخ الزوايا الذين تمدرسوا في بيئة مالكية صرفة، يقول ابن باديس في مقال نشره في جريدة المنتقد تحت عنوان " بيان لا لبس فيه " : " كما أُدخلت على مذهب أهل العلم بدعة التقليد العام الجامد التي أماتت الافكار وحالت بين طلاب العلم ومعين السنة والكتاب بل صيَّرتهما في زعم قوم غير محتاج إليهما من نهاية

القرن الرابع إلى قيام الساعة، لا في فقه ولا في استنباط ولا تشريع، استغناء عنهما، زعموا بكتب الفروع من المتون والمختصرات، فأعرض الطلاب عن التفقه في الكتاب والسنة وصارت معانيها الظاهرة بله الخفية مجهولة عند كثير من كبار المتصدرين"[30].

فالإمام مالك رغم أهليته للاجتهاد فإنَّه لم يكن مستقل المذهب بل كان مالكيا غير أنه كان يربط أقوال المذهب بأدلتها من الكتاب والسنة.

ودليل ذلك أن الإمام ابن باديس عندما يُخاطِبُ أو يؤلف للمثقفين فإنه يأتي بالأدلة والترجيحات والخلاف ... بينما إذا خاطب عموم الناس وأنصاف المتعلمين فإنه يلتزم معهم ذكر قول الفقيه المالكي في متن من المتون الموثوقة لديهم ويثني بربطه بدليله وذكر مأخذه وأصله، لا يفعل ذلك إلا مجاراة لطامة عموم التقليد والتحجر في وسط متديني عصره[31].

فتمذهب ابن باديس لم يكن عن قصور علمي بل عن قناعة علمية مبنية على قوة أدلة المذهب الذي اختاره وعن كون هذا المذهب قناعة أغلبية الجزائريين خصوصا والمغاربة عموما، فالشيخ ابن باديس كما وصفه أحد الباحثين : " كان مالكيا مجتهدا في المذهب " وهو ما يُعرف لدى الأصوليين بـ " المجتهد المنتسب"، واستدلَّ الباحث سعة مصادره في الدعوة والتعليم والإفتاء[32].

ومن الكتب المالكية التي كان يُدرِّسُها ابن باديس نذكر في التفسير : تفسير أبي حيان التوحيدي الفقيه المالكي، وفي السنة : إلى جانب كتب الصحاح نجد موطأ الإمام مالك وشرح الموطأ لأبي بكر بن العربي المسمى بالقبس، وفي الفقه والأصول: أقرب المسالك للشيخ أحمد الدردير، والرسالة لابن أبي زيد القيرواني، وشرح زروق وغيره عليها، ومتن ابن عاشر، والاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبر البر، والعواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي[33].

وأوكلت مهمة إدارة معهد ابن باديس إلى الشيخ العربي التبسي رئيس لجنة التعليم في جمعية العلماء، فقد كان رئيس المعهد فقيها مالكيا يُفتي على أصول المذهب[34]، ويستشهد بمختصر خليل[35]، ويردُّ على الطرقيين من بأقوال الإمام مالك ويُدافع عن الإمام مالك ويُبرؤه من البدع والخرافات[36].

وكان من الطبيعي أن تُوجِّه الجمعية خريجو مدارسها لاستكمال تعليمهم تعليمهم بتونس في جامع الزيتونة وهو أحد منارات الفقه المالكي في العالم الإسلامي[37]. ومن خريجي الجمعية مفتي الجزائر الشيخ أحمد حماني رحمه الله تعالى، الذي يُعتبر آخر من شغل هذا المنصب الهام وبقي شاغرا بعده إلى يومنا، فجمعية العلماء المسلمين حافظت بمدارسها ومساجدها ودروسها ومشايخها ومصنفاتها على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية الحالكة.

4 - المتون والمختصرات المالكية عِماد البرامج الفقهية في المؤسسات التعليمية الجزائرية(1830- 1962م).

لا شك أنَّ أي منظومة تعليمية مؤسَسَة على ثلاثة محاور هي المؤسسة، والأستاذ والمنهاج، ومرَّ بنا عدد من المؤسسات التعليمية خلقت مناخا حفظ للمذهب المالكي شبابه وقوته في الجزائر حتى وهي أسيرة بين يدي الاستعمار، استندت إلى أساتذة أكفاء في الفقه المالكي، واستكمالا لذلك نرصد بعض ملامح المقررات الفقهية المعتمدة، والتي تبرز فيها عدد من أمهات الكتب والمتون والمختصرات والحواشي والشروح على الفقه المالكي.

وبإطلالة سريعة على مقررات ودروس المؤسسات التعليمية في الفترة المدروسة نلحظ ثلاثة مراجع فقهية مالكية رئيسيًا هي: متن ابن عاشر، ومختصر خليل ت 1844م، ومختصر ابن الحاجب ت1249 م، وبدرجة أقلّ - نظم أسهل المسالك **في مذهب الإمام مالك للشيخ محمد البشار المالكي، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، وتحفة الحكام لابن عاصم**[38].

فالإحاطة بهذه المتون والمختصرات الفقهية المالكية ميزة تطبع المتخرجين من المؤسسات التعليمية الجزائرية خلال هذه الفترة، يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله : " وكان المختصر للشيخ خليل بن اسحاق هو عمدة المذهب المالكي في الجزائر في العقود المتأخرة، وهو متن مركز وعليه شروح عديدة، أشهرها شرح الخرشي... ولكن مذهب الإمام مالك كانت له متونه وشروحه قبل ذلك، ومن أشهرها تحفة الحكام لابن عاصم، والمدونة لسحنون، والمختصر لابن الحاجب، والرسالة للقيرواني"[39].

ومن الشروح الجزائرية على مختصر خليل : تكملة لشرح السنهوري لمصطفى العجمي، وحاشية على شرح الشبرخيتي لعمار الراشدي ت1835م وغيرها[40]، ومن شروح متن ابن عاشر شرح : المنح القدُّوسيَّة في شرح المرشد المعين بطريقة صوفيَّة بطريقة صوفية العليوي[41].

وكان الالتزام الشديد بهذه المختصرات مردُّه أنَّ المطولات يصعب تتبعها ويصعب استيعابها وتشتت ذهن الطالب، وبالمختصرات يبني طالب العلم قاعدة تعليمية صلبة يستطيع أن يبني عليها ويتوسع من خلالها، تفيد الطالب في تركيز معلوماته والتدرج في العلم، بالإضافة إلى طول أنَّ المصنفات يؤدي إلى انصراف الناس عن طلب العلم، وحين تصور الفقه وترتيبه في ذهن الطالب، ولعل حفظ المتون كان من أنجع السبل وأنسب الوسائل للحفاظ على استمرارية الفقه المالكي مع ما قد يحمله ذلك من سلبيَّات كتجاوز الأصول والابتعاد عن البحث عن الأدلة من أصولها وتكوين فقه فروعي محض، ودأبت المؤسسات التعليمية على تحفيظ تلك المتون مع إدراكها لذلك من أجل استجماع أكبر قدر من المادة العلمية وتيسير استحضارها ومراجعتها وفق المذهب المالكي كأحكام جاهزة غير مثقلة بالأدلة والنصوص، ومنفوائد حفظ المتون إلى جانب ذلك أنها تساعد على التكوين التدريجي للملكة الفقهية،فلا تختلف على الدارس كثرة الأقوال والاختلافات، وكذا التحكم في ا لمصطلحات الفقهية وحسن استعمالها، والاستفادة اللغوية من مختلف الألفاظ والعبارات التي تفرضها استقامة الوزن

ووحدة القافية، وأخيرا تيسير المراجعة عن طريق القراءة الجماعية للمتن بأسلوب مرغب وصوت واحد"[42].

وكان الالتزام الشديد بهذه المتون والختصرات جوانب سلبية منها: إخلال المختصرات بلاغيًا لأجل الاختصار، وانقطاع الصلة بيننا وبين أمهات المذهب، وأنها تنقل المتعلم من مسائل العلم الحقيقة التي لأجلها وجد إلى تتبع ألفاظ المختصرات، فتأخذ وقتا طويلا لفهمها أولا وينشغل بإشكالتها التي لا تنتهي ولا فائدة منها ثانية، ولا يدر ي ما زيد فيها مما نقص ولا صحيحها من ضعيفها، وإضافة تقييدات لم توجد في المذهب.

ومن الأقوال المتداولة " إنا خليليون إن ضل ضللنا " [43] وهي عبارة في غاية التعصب وضيق الأفق، والفرق جلي بين المناصرة والتعصب للمذهب.

وهو خلاف منهج الإمام مالك الذي كان يقولً يقول: إنما أنا بشر أخطىء وأصيب فانظروا في رأيي فكلما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه"[44]، ويكفي دلالة على عدم تعصبه أنه لما ألف كتابه الموطأ وأراد الخليفة أبو جعفر المنصور أن يحمل الناس عليه منعه الإمام مالك وقال : " إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في الأمصار فأفتى كل في مصره بما راى"[45].

ولقد أثار التزام المؤسسات التعليم الوطنية بالفقه المالكي انتباه السلطات الاستعمارية، إلى درجة قررت معها ترجمة الفقه المالكي، وأوكلت المهمة إلى لجنة متخصصة يترأسها الدومينيك لوسياني[46]، وقام بالترجمة مارسل موران أستاذ الشريعة الإسلامية والعُرف البربري بالجامعة المركزية الجزائرية في بداية القرن 20م، لتُدون الترجمة في مجلة الأحكام الإسلامية التي استمرت في الصدور إلى سنة 1913م[47].

ومن الكتب الفقهية التي ترجمها المستشرقون مختصر خليل في الفقه المالكي على يد الدكتور " بيرون " وهو طبيب فرنسي، وقد كتب " بيرون " عن

الطب النبوي والطب العربي، وكان على اطلاعٍ بكتب الفقه والتراث [48]، ثم جاء بعد " بيرون " الدكتور " كادوز " ليُترجم الفقه المالكي وينقد سابقه في بعض الترجمات[49].

وفي النصف الثاني من القرن الماضي ترجم المستشرق " هوداس " مع زميله " مارتيل " كتاب " تحفة الحكام "[50] لا بن عاصم الأندلسي، وهو كتاب فقهي مالكي وله مكانة كبرى عند المالكية، واختص هذا المؤلِف بفقه النوازل، الذي اهتمَّ به كثير من المستشرقين، لِما لهذا النوع من الفقه من متابعة لمستجدات القضايا المتجددة.

كما كان " أدمون فانيان " أستاذا في مدرسة الآداب، وهو صاحب فهرت المخطوطات المشهورة والذي وضعه عن المكتبة الوطنية بالجزائر، وهو دليل على اطلاعه على التراث العربي الإسلامي، وضمن هذه الجهود ظهرت أعماله في ترجمة الفقه المالكي وعلوم الشريعة، ومن الكتب التي ترجمها أجزاء من مختصر الشيخ خليل، كما نشر رسالة عن ابن أبي زيد القيرواني المشهورة في الفقه المالكي[51].

5 - خاتمة.

لا شكَّ أنَّ هذه الاستمراريَّة التاريخيَّة للمذهب المالكي والصمود الطويل للمذهب خلال الفترة الاستعمارية كان نِتاج المؤسسات التعليميَّة الجزائريَّة التقليديَّة التي عملت على تأطيره وترسيخه أولاً، واحتضان أعلامه وفقهائه ثانيًا، وتبسيطه وتبليغه للجماهير ثالثًا، وإن الحديث عن إسهام مؤسسات التعليم الوطنية في الحفاظ على المرجعية المالكية للجزائر هو اعترافٌ بدورها من جهة، ومن جهة أخرى دعوة إلى تفعيل دورها من أجل حماية الوحدة الفكرية من تأثير التيارات المشرقية والمغربية دون تعصب أو تحجر، باعتبار المؤسسات التعليميَّة المحضن الطبيعي لنموِّ الهويَّة الوطنيَّة والحفاظ عليها من الانحرافات الدينيَّة الاعتقاديَّة والفقهيَّة والسلوكيَّة إفراطًا وتفريطًا،

ويمكن للباحثين المتخصصين المتفرغين أن يعمقوا هذه المعاني وأن يضيفوا اليها ما لا تتسع له ورقات هذا المقال وما غاب عنا وما عجزنا عن الوصول إليه.

الهوامش:

- أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، دار الكتاب، 1963م، ص: 150، ومحمد علي دبوز، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، مطبعة التعاون، دمشق، 1965م، ج:1، ص: 50.

1 - نظم في أحكام سجود السهو وترقيع الصلاة على المذهب المالكي يسمى « العبقري في حكم سهو الأخضري»، لصاحبه أبي عبد الله محمد بن أبّ بن محمد بن عثمان التواتي (ت 1160هـ/ 1746م) .

3 - محمد دباغ، **دراسات في التراث**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص: 126.

4 - أبو القاسم الحفناوي، **تعريف الخلف برجال السلف**، طبع بمطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1334هـ/ 1906م، ص: 336 و337.

5 - منير القاسمي الحسني، **زاوية الهامل التاريخ المصور**، دار الخليل القاسمي، الميلة، 2007م، ص: 26 و38 و39. والحفناوي، المرجع السابق ص:337.

6 - عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى الحاضر**،الطبعة الثانية، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان،1400هـ/1980م، ص: 176.

7 - شهبي عبد العزيز، **الزوايا الصوفية والعزابة**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص: 83.

8 - الحاج مزاري، **الهامل**، المطبعة العصرية، بلوزداد، الجزائر، 1993م، ص: 30.

9 - منير القاسمي، زاوية الهامل، ص: 28.

10 - نفسه.

11 - الحفناوي، المرجع السابق، ص: 336.

12 - أنظر: محمد باي بلعالم، **الإمام مالك ومدرسته الجزائرية**، محاضرة ألقاها الشيخ رحمه الله تعالى أربعة أيام قبل وفاته ضمن الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي بعين الدفلى، 14 - 16 أفريل 2009م، ص: 33 – 36.

13 - نفسه، والكتاب مطبوع.

14 - نفسه، ص: 37 – 44.

15 - محمد الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر والتوزيع، 1984، ج:1، ص: 62.

16 - ابن جزي أبو القاسم الغرناطي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: عبد الله الخالدي، الطبعة 01، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، لبنان، 1416هـ / 1986م، ج:1، ص: 52.

17 - شمس الدين ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، الطبعة 01، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ / 1932م، ج:2، ص:

333. وشمس الدين

الذهبي، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، الطبعة 01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417 هـ/ 1997م، ص: 64.

18 - ابن عاشر، متن ابن عاشر في مذهب مالك ((**المرشد المعين على الضروري من علوم الدين**)، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1343هـ/ 1924م، البيت الخامس من المنظوم، ص: 2.

19 - أحمد مريوش، **الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، الطبعة 01، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2007م، ص: 128 – 135.

20 - عبد القادر فضيل، التربية عند الإمام محمد البشير الإبراهيمي، **مجلة الوعي**، العدد الثاني، محرم 1432هـ/ ديسمبر 2010م، ص: 14 و42.

21 - أحمد الرفاعي، **الأعمال الكاملة للشيخ العربي التبسي**، دار اليمن للنشر والتوزيع والإعلام، قسنطينة، الجزائر، 2005م، ص: 485 - 487.

22 - "حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ *والصَّلاَةِ الْوُسْطَى وَقُومُواْ لِلّهِ* قَانِتِينَ"(سورة البقرة، الآية:238).

23 - عمار طالبي، **الإمام عبد الحميد بن باديس، حياته وآثاره**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة 02، 1403هـ / 1983م، ج:1، ص: 310 و311.

24 - نفسه، ج:3، ص: 256.

25 - نفسه، ج:3، ص: 257 و258.

26 - الشهاب : ج11، م10، غرة رجب 1353هـ /الموافق لـ 10 أكتوبر 1934م

27 - جريدة الشهاب، ج12، م10، غرة شعبان 1353 هـ الموافق لـ 9 نوفمبر 1934 م .

28 - درس الكثير منهم في الحجاز ومصر وأثروا وتاثروا، أنظر: أحمد الرفاعي، المرجع السابق، ص: 50، وأحمد مريوش، المرجع السابق، ص: 32،38، 42.

29 - أنظر : محمد بن جميل زينو، **دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بين المعارضين والمؤيدين**، الطبعة 01، دار ابن خزيمة،

30 - آثار ابن باديس، ج:5، ص: 38.

31 - محمد عيسى، **خصائص الفقه الباديسي ومعالم المدرسة الفقهية البادسية في ضوء آثار الإمام عبد الحميد بن باديس**، ضمن كتاب : الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي، عين الدفلى، 14 – 16 أفريل 2009م، ص: 306.

32 - محمد عيسى، المرجع السابق، ص: 307. ومما يدل على التفتح الذي كان يميز مدارس الجمعية وجود كتب غير مالكية تُدرس، وإن كان الاعتماد الأصلي على كتب المالكية، أنظر محمد عيسى، المرجع السابق، ص: 228.

33 - أنظر : محمد عيسى، المرجع السابق، ص: 307 و308. ورابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الوطنية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص: 169.

34 - أنظر مثلا فتوى الشيخ العربي التبسي في كراهية رفع اليدين في خطبة الجمعة برأي مالك، احمد الرفاعي، آثار التبسي، ص: 464 و469.

35 - نفسه، ص: 448.

36 - نفسه، ص : 440.

37 - أنظر: مقال: جامع الزيتونة، افتتاحية **مجلة الوعي**، تصدر عن وزارة الأوقاف الكويتية، العدد: 532،03-09-2010 م.

38 - أنظر : عمار جراية، **مختصرات الفقه المالكي وجهود الجزائريين في خدمتها**، ملتقى عين الدفلى الخامس للمذهب المالكي، ص: 390 – 394.

39 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:4، ص: 528.

40 - عمار جراية، المرجع السابق، ص: 392.

41 - الشرح مطبوع بعنوان: أحمد بن مصطفى العلاوي، **المنح القدُّوسيَّة في شرح المرشد المعين بطريقة صوفيَّة**، الطبعة 02، المطبعة العلاوية، مستغانم، 1998م .

42 - أنظر : عمار جراية، المرجع السابق، ص: 387 – 389.

43 - هذه المقولة تنسب الى احمد بن حسن المعروف بناصر الدين اللقاني أحد مالكية القرن 10هـ/16م، أنظر: المصري مبروك، **المدرسة الفقهية المغاربية المالكية**، مجلة الثقافة الإسلامية، تصدر عن مديرية الثقافة الإسلامية، الجزائر، السنة الأولى، العدد 01، 1426 هـ/ 2005 م، ص: 101

44 - القاضي عياض، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، الطبعة 01، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، وعبد القادر الصحراوي، ومحمد بن شريفة، وسعيد احمد عراب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ج:1، ص: 183.

45 - محمد أبو زهرة، **ابن حزم، حياته وعصره آراؤه وفكره**، دار الفكر العربي، 1954م، ص: 178 .

46 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج:4، 531 – 538.

47 - نفسه.

48 - جمال كركار، **ترجمة المستشرقين للفقه المالكي في فترة الاحتلال الفرنسي نموذجا**، الملتقى الخامس للمذهب المالكي بعين الدفلى، مرجع سابق، ص: 286 – 275.

49 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج:4، 531 – 538.

50 - جمال كركار، المرجع السابق، ص: 286 – 275.

51 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج:4، 531 – 538.